

الوحدة الصرفية وتعدد قراءة التركيب

د. بدر بن سالم بن جميل القطيبي

مدخل العمل

إن اللغة مجموعة متداخلة من الأنظمة اللغوية، ولكل نظام عناصره الأساس المكونة له، حيث يظهر كل عنصر لغوي في النظام الواحد في صورة مادية، يقول المسدي: "اللغة هي مجموعة من العلاقات الثنائية القائمة بين جملة العلامات المكونة لرصيد اللغة ذاتها، وعندئذ نستسيغ - أيضاً - ما دأب عليه اللسانيون من تعريف العلامة بأنها تشكل لا يستمد قيمته ولا دلالته من ذاته، وإنما يستمدهما من طبيعة العلاقات القائمة بينه وبين سائر العلامات الأخرى"^١. يؤكد هذا رؤية دي سوسير (De. Saussure) أن اللغة لا توجد إلاً بمقتضى نوع من التعاقد يتم بين أعضاء المجموعة البشرية الواحدة^٢، فشركاء الاتصال - على رأي كارل بونتنج^٣- يستطيعون أن يرجعوا إلى مخزون مشترك من وسائل الاتصال، ويمكنهم بواسطتها أن يتناقضوا الأخبار؛ فيتسالم المرسل المتلقي على دلالة معينة للعلامة اللغوية^٤؛ لأن اللغة عبارة عن نظام من الرموز الصوتية، تكمن قيمة كل رمز في الاتفاق عليه بين الأطراف التي تتعامل به، والاتفاق في الشفرة اللغوية شرط لنجاح التفاعل. أطلق دي سوسير (De. Saussure) على التصور الفكري للعلامة أو الإشارة اسم المدلول، وأطلق على الصورة السمعية لها اسم الدال، ويحمل كل دال في النظرية اللغوية بعدا دلالياً معيناً يسعى المتكلم إلى نقل هذا المعنى إلى المستمع، لذا يركز البحث اللساني على دور هذه العناصر في بيان مراد النشاط الإنساني، وما يدور في الذهن من دلالة يراد نقلها - نطقاً أو كتابة - إلى الآخر. إلا أن من أكثر ما يشوب هذه التواصل بين الآخرين ظاهرة انفتاح قراءة التركيب، وقابلية اللفظ الواحد لحقيق مستويات لغوية مختلفة، وهذه الظاهرة تنزل ضمن ظاهرة لغوية عامة، تعرف بظاهرة اللبس المعنوي، وهي تعني تداخل فرعين في أصل واحد، وهو لأحدهما دون الآخر، ولا نملك في كثير من الأحيان ما يرجح أحد الأوجه، فالتركيب الملبس - كما يقول جون ليونز - هو "كل جملة تحتل بنيتها السطحية أكثر من قراءة ناتجة من تعدد البنى العميقة، أو بعبارة أخرى كل تركيب نحوي يحتمل أكثر من معنى"^٦. إن هذا التعدد في تحليل الجملة الواحدة يعكس اللبس الموجود في اللغات البشرية، فهو ملمح لغوي عام لا يقتصر على لغة بعينها، فالبنية السطحية (Surface Structure) - على رأي تشومسكي (Chomsky) - قد تعكس أكثر من بنية تحتية أو عميقة (Deep or underlying Structure)؛ لهذا "لا يصح في الفهم أن توصف الجملة بأنها شريط أفقي متصلس يقتصر المراد منه بالنظر إليه، والاكتفاء به"^٧، فتمّ جمل ملبسة محتملة في الألسن المختلفة لا في العربية وحدها، وقد أثبت علم اللغة التقابلي (Contrastive Linguistics) أن تعدد التوجيه خاصية جوهرية في الألسن البشرية المختلفة، وأنها لا تخلو من اللبس في تراكيبها المختلفة؛ لذا لم تكن العربية بمنأى عن ظاهرة اللبس المعنوي، وتعدد قراءة تراكيبها اللغوية، مع محاولة أبنائها التصدي له، واجتهادهم لمنع من تراكيبها بما تمتلكه من قدرة لم تتوافر لكثير من اللغات، إلا أن اللبس يحدث في مستويات العربية المختلفة.

زادت المقارنة بين الألسنة الطبيعية واللغات المنطقية قضية اللبس توضيحا وبيانا، فهي ظاهرة تشيع في النصوص الأدبية عامة، والآيات القرآنية خاصة، ومن يقرأ كُتِبَ إعراب القرآن يلحظ تباين الأقوال في التركيب الواحد؛	لتداخل مستوياته؛ لهذا لم ينكر أحد من الباحثين في العصر الحديث وجود ظاهرة اللبس في درسنا اللغوي قديما وحديثا. من هذه الزاوية تتناول هذه الدراسة الموسوم ب(الوحدة الصرفية وتعدد قراءة التركيب) التعدد في الدلالة الوظيفية	للمبنى الواحد في المستوى الصرفي نتيجة عوامل صرفية وحدت بين بنيتين مختلفتين في البنية العميقة، وظهرتا بلفظ واحد في البنية السطحية؛ نتيجة ما طرأ على بنيتها العميقة من عوارض صرفية، كالتداخل الحاصل في بنية اسمي الفاعل والمفعول
--	---	--

كل اللغات.

تعد فكرة البنيتين السطحية والعميقة إحدى الأفكار المحورية في النسق الفكري لدى تشومسكي (Chomsky)، حيث يرى أن أي ظاهرة مكونة من مستويين: سطحي ظاهر وهو المادي المباشر، وعميق كامن في صميم الشيء، وهو الذي يمنح الظاهرة هويتها، ويضفي عليها خصوصيتها.

تُوجد وراء كل البنى السطحية الظاهرة بنية أكثر عمقا وتركيبا، ولكن البنية السطحية رغم انفصالها عن البنية العميقة إلا أنها على علاقة وثيقة بها، ويمكن من خلال تحليل المكونات الشكلية للبنية السطحية المموسة وطريقة تنظيمها وتفاعلها الوصول إلى البنية العميقة التي تعبر عن المعنى الكامن في نفس المتكلم، فهناك عملية تحويل تنطلق من البنية العميقة باتجاه البنية السطحية أو الظاهرة، فالبنية العميقة بنية بكر تطرأ عليها طائفة من القواعد التحويلية^{١١}، قبل أن تصبح بنية سطحية تقترب من الشكل الفعلي المنطوق للجملة، وتسمى هذه التحولات التي تطرأ على البنية العميقة المجردة أو التركيب المولد في الدراسات اللغوية الحديثة بالقواعد التحويلية (Transformational Rules)، حيث تُظهر لنا هذه القواعد التركيب في صورتها النهائية، وهذه الصورة النهائية هي البنية السطحية التي تتعامل بها^{١٢}.

اهتم تشومسكي (Chomsky) ببنيتي النحو: السطحية (Surface)، والعميقة (Deep)، والأخيرة منها، أي: البنية العميقة هي التي يكمن فيها التفسير أو تمد بالتفسير الصحيح، فتشومسكي (Chomsky) يرى أن البنية السطحية

دراسة التراكيب، وقد نظر أصحاب هذه النظرية إلى اللغة على أنها مجموعة من الأصوات تنتظم في كلمات وجمل يعبر بها المتكلم عن أفكاره الذهنية، أي: أن اللغة نتاج عقلي، وقدرة فاعلة فطرية مختصة بالإنسان وحده، والقواعد مكنة أو آلة مولدة تستطيع أن تولد كل الجمل النحوية، لذلك فإن المتعلم يحتاج فقط إلى القاعدة التركيبية التي تمكنه من فهم وإبداع ما يريد من الجمل في أي لغة يشاء.

كان أساس هدف المدرسة التوليدية التحويلية هو العمل على تكوين نظرية لغوية شاملة، أو نحو كلي، وتسمى القواعد العالمية (Universal Grammar)، وهي مبادئ عامة تشترك فيها كل اللغات، فتعبر نظرية النحو الكلي عن الثوابت اللغوية العالمية، فقد أراد تشومسكي (Chomsky) من هذه النظرية أن تكون صالحة لتحليل اللغات البشرية وتفسيرها؛ فتحدث تشومسكي (Chomsky) عن بنيتين، هما: ١٠

الأولى: البنية السطحية (Surface Structure)، وهي الجانب المادي الظاهر من اللغة أو البنية الظاهرة، أي: الكلمات التي ينطق بها المتكلم ليعبر بها عن المعنى الموجود في ذهنه، فهي بنية صوتية، أي: ناتج صوتي حاصل ومتحول عن البنية العميقة؛ نتيجة لتطبيق قوانين تحويلية معينة، وهذا الجانب يختلف من لغة إلى أخرى.

الأخرى: البنية العميقة (Deep Structure)، وهي البنية الأولى التي تنتجها قواعد المكون التركيبي، وهي الشق الذهني المجرد والمشارك بين

من المعتلّ المزيد مثل (مختار)، تقول: هو مُختارٌ لما يريد (اسم فاعل)، وهو المُختار عندي (اسم مفعول). لهذا بُنيت هذه الدراسة على محورين رئيسين:

١- أسباب تعدد قراءة القالب الصرّي في العربية.

٢- علاج الظاهرة، أو التقليل منها.

في ضوء هذين المحورين تسعى الدراسة -بعد الفصل الأول الخاص بالمقاربة اللغوية المهمة بدراسة المعنى- إلى بيان أهم مواطن تعدد القالب الصرّي، والوقوف على أهم بواعثه؛ لمعالجته أو التقليل منه، لتصل الدراسة إلى الخاتمة العامة، فالمرجع التي أفاد العمل منها، وقد فصلنا المستوى الصرّي عن غيره من المستويات؛ خدمة للدراسة وإيضاحا للمنهج، مع إيماننا بارتباط هذه المستويات؛ لأنه قد يشترك في تعدد توجيه تركيب ما مستويان أو أكثر، لأن "الحدود بينها غير واضحة تماما كما قد يجب أن يكون"^٨.

الفصل الأول: المقاربة اللغوية

لدراسة تعدد المعنى.

١.١. مقدمة.

تطورت دراسة المعنى تطورا ملحوظا على يد دي سوسير (De. Saussure)، الذي وصف كيفية قيام اللغات جميعا بوظيفتها الإبلغية وصفا موضوعيا بعيدا عن التحيز والتعقيد^٩. إلا أن الدراسات اللغوية تشير إلى فضل العالم اللغوي أفرام نعم تشومسكي (Noam Chomsky Avram) (المولود عام ١٩٢٨) رائد الاتجاه التوليدي التحويلي الذي يُعدُّ من أشهر مناهج البحث اللغوي في مجال

كيفما نطقت بها لا تؤثر في المعنى، فلو قلت: (شرب الطفل الحليب)، (الطفل شرب الحليب)، (الحليب شربه الطفل). فالعنى في ضوء البنية السطحية - من وجهة نظر تشومسكي (Chomsky) - واحد، فلا عبرة بالتقديم والتأخير، أو الحذف، وإنما الاختلاف في المعنى عائد لبنى هذه التراكيب العميقة، فمعنى الجمل يمكن فهمه من خلال علاقات البنية العميقة^{١٣}، فتشومسكي يؤكد أن فهم البنية العميقة ضروري لتفسير الجملة تفسيراً دلالياً صحيحاً^{١٤}، فلا جدوى من التحليل الشكلي الذي صبت عليه البنيوية الوصفية اهتمامها؛ لهذا يوجب أصحاب المدرسة التوليدية التحولية النفاذ في التحليل اللغوي إلى ما هو أعمق حيث المعنى، وحيث مجموعة من القواعد ليست البنية الظاهرية إلا نتاجاً لها.

٢.١. تعدد قراءة البنية

السطحية في المستوى الصريفي.

لما كانت اللغة ظاهرة صوتية، وعملية تواصلية (Communication)، كانت غاية المتكلم من السامع الفهم والإفهام، بالدرجة الأولى؛ أي: الابتعاد عن اللبس، أو ما يسميه تشومسكي (Chomsky) الغموض التركيبي (Structural Ambiguity)^{١٥}، وعلى هذا المبدأ بنى أغلب اللسانيين نظرياتهم، فأطلق عليه رومان جاكوبسون (R. Jakobson) وظيفة إقامة الاتصال^{١٦}، يقول أندري مارتينييه (Andre Martinet): "في نهاية المطاف فإن التبليغ، أي: التفاهم المتبادل، هو الجدير بالاعتبار كوظيفة مركزية لهذه الوسيلة التي هي اللسان"^{١٧}.

إن اللغات - وإن تعددت وتوعدت - فكلها تحمل خصائص مشتركة أولها، وأهمها "أن كل اللغات تتكون من أصوات تصدرها أعضاء النطق الإنسانية، وهذه الأصوات لتصبح ذات معنى يجب أن توضع في شكل تنابعي محدد معين، مكونة كلمات أو تركيب لغوية يجب أن تكون محل اتفاق أعضاء المجموعة اللغوية؛ بعدّها فيما رمزية تستحضر في ذهنهم أفكاراً معينة"^{١٨}.

يبنى هذا التشكيل الصوتي على أصل سلامة التراكيب اللغوية من اللبس والغموض؛ لأن أي لبس في نسيج هذه التراكيب اللغوية يتسبب في إضعاف الكفاية التبليغية، وإهدار طاقة تمثيل المعنى. فمن أجل تحري السلامة، والبعيد عن اللبس، والغموض صاغ النحويون العرب قاعدة الأصل في الكلام أن يوضع للفائدة، فلا يجوز الابتداء بالنكرة إذا لم تقد، فالالتباس ممنوع أبداً لمنافاته القصد من وضع اللغة، فمتى زالت الفائدة أو التبس صار الكلام عبارة عن ركام من الألفاظ؛ لأن "اللغة التي لا تفهمها لا تزال لغة في الواقع، ولكن من وجهة النظر الذاتية لا تعتبر لغة، وإنما مجموعة من الأصوات العشوائية، فقط حينما يوجد اتفاق على هذه اللغة - بأصواتها وصيغها النحوية ومفرداتها وجملاً - كعملية مشتركة قابلة للتداول بين اثنين على الأقل تصبح لغة بالمعنى الذاتي والتفني لكلمة لغة"^{١٩}.

لذا قدّم علماء الأصول نماذج متقدمة جداً في تعاملهم مع اللغة كمنظومة من العلامات اللسانية الدالة، تخضع في حركتها الخطابية إلى نواميس متحركة

في أداء وظائفها الدلالية، وأسهموا منذ أول الأمد المبكرة في معالجة مشكلات اللغة^{٢٠}، فتركز جهد أبي عثمان الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) على شفافية الخطاب، وهي "قدرة العلامة والنص على الإشارة إلى ما سواهما"^{٢١}، من هنا انطبعت محاولة الجاحظ، (ت ٢٥٥ هـ) بطابع نفعي واضح، يمكن أن يعدّ - بدون مبالغة - أكمل محاولة في التراث اللغوي العربي لتأسيس ما يسمى بنفعية الخطاب.

من أجل تحقيق نفعية الخطاب؛ بذل النحويون ما يستطيعون لإنجاز قواعدهم على نحو من الدقة والانضباط، ليتكلم المتكلم بلغة نقية من التعمية خالية من الغموض نائية عن اللبس، فاللغات - على رأي تمام حسان - "خلقت أساساً للإفهام، وإن أعطاهم النشاط الإنساني استعمالات أخرى فتية ونفسية"^{٢٢} لذا صبّ اللغويون جل اهتمامهم في ردّ اللبس والخطأ، فحذروا منه، وقرروا لا خطأ ولا لبس، وجعلوا لقواعدهم قيماً ركنوا إليه كلما ارتابوا من وقوع اللبس والخلل؛ ليصونوها من اللبس، ويقدموها جليّة بيّنة.

تنظر العربية - وكل لغة أخرى في الوجود- إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها؛ لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم، فعقد الإمام السيوطي (ت ٩١١ هـ) في الأشباه والنظائر فصلاً تحت عنوان "اللبس محذور"^{٢٣}، فمنع اللغويون - من أجل أمن اللبس وتحقيق نفعية الخطاب - خرق القواعد في كل موضع من شأنه أن يخل بالتواصل، ويلبس على المتلقي، لأنه "إذا خيف اللبس، وهُدّد القصد، وأمكن للسامع أن يحمل الخطاب على غير المراد،

من إمكانيات كثيرة، وما تشتمل عليه من قدرات لم تتوافر لكثير من لغات العالم، إلا أن اللبس يحدث على مستويات لغوية متعددة منه: الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي - سواء أمقصودا كان أم غير مقصود - لهذا لم ينكر أحد من الباحثين في العصر الحديث وجود اللبس في درسا اللغوي قديما وحديثا، فهو ظاهرة شائعة في اللغات البشرية، وقد أثبت علم اللغة التبايني (Contrastive Linguistics) أن اللبس في الكلام البشري ظاهرة لسانية، وأن تعدد التوجيه خاصة جوهرية في مختلف الألسن البشرية، وأنها لا تخلو من اللبس في مختلف تراكيبها، فهو حقيقة لا تدفع، وواقع لا ينكر، وهذا ثابت في الدراسات اللغوية المقارنة (Comparative Linguistics).

إن هذا التعدد الحاصل في تراكيب العربية ناتج من احتمال بنية اللفظة السطحية أكثر من قراءة، ويظهر هذا التعدد في قراءة الجملة العربية في أربعة مستويات:

أولا: المستوى الصوتي، (ذَا هِبَةَ وَذَاهِبَةَ) في قول أبي الفتح البستي:

إِذَا مَلَكَ لَمْ يَكُنْ ذَا هِبَةَ

فَدَعُهُ فِدْوَلْتَهُ ذَاهِبَةَ
ثانيا: المستوى الصرفي، (تَأْتَمُّ) من قولك: تَأْتَمُّ الرَّجُلُ، وقد مثل اللغوي الفرنسي روبري مارتن (R. Martin) ٢٢ على هذا اللبس بالفعل (يأتي) في نحو: قال زيد: خالد يأتي غدا، فالفعل (يأتي) يحتمل قراءتين: هما قراءة الاستقبال على سبيل الإخبار، وقراءة الاستقبال على سبيل الأمر والإيجاب (يجب أن).

مدلول الدال الواحد، أو تعدد معنى المبنى الواحد من سمات العربية، وما يدل على سمعتها، يقول تمام حسان: "المبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقق بعلامة ما، وهذا ما يطلق عليه تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، وهو دليل على مرونة اللغة العربية، وهو ما زادها اتساعا لغويا، وثروة لفظية تجاوزت المعجم" ٢٠.

أما إذا اعتمد المرسل (المتكلم) التعميض المتعمد فإنه يهبط بالحدث اللغوي إلى مستوى اللامعنى واللامعقول، ويصبح ضربا من التعالي على المتلقي (المخاطب) وتعجزا له، أو على حد تعبير أحمد يوسف "يتحول إلى حدلقة تطلق من الفراغ، وتبني صرحا هشيا يذهب في مهب الريح؛ لأن المبالغة في الضبابية والتعقيد لا يخدم النصوص بقدر ما يُسيء إليها" ٢١.

لكن مع كل الجهود العظيمة التي بذلها النحويون في خدمة هذين الهدفين، فالتركيب في الجملة العربية لم يسلم من بعض الغموض، لذا نجد أنفسنا كثيرا ما نقف وجاه أنماط كلامية ملبسة حتى بتوافر سياق جُملي، أو بحضور وسائل العربية في الإبانة عن المعنى كالإعراب، ونظام الجملة، ودلالات الصيغ الصرفية، ورسوم التعبير، وغيرها من وسائل الإبانة؛ فاللبس ملمح لغوي عام لا يقتصر على لغة بعينها، فهو جزأ لا يتجزأ من أي لغة، وهذا أمر أثبتته الدراسات اللغوية الحديثة لهذا لم تشذ العربية عن القاعدة، فلم تكن بمنأى عن ظاهرة اللبس، فاللبس يظهر في تراكيب العربية على الرغم من محاولة أبنائها التصدي له، واجتهادهم لمنع من تراكيبها بما تمتلكه هذه اللغة

فينتقض العهد، وينحل العقد، وتبدل القضية والحكم، فلا مناص من إيفاء اللغة أقدارها وإحلال الكلمات محلها" ٢٤.

تشدد اللغويون العرب في تطبيق قواعدهم، وتمسكوا بها في كل موضع يخاف فيه اللبس؛ فأردفوا هذه القواعد، وأحاطوها بسياج قولهم: إذا أمن اللبس، أو خوف اللبس، أو مخافته، أو بما هو في معناها. وألزموا كل كاتب " أن يعجم كتابه، ويبين إعرابه، فإنه متى أعراه عن الضبط، وأخلاه عن الشكل والنطق؛ كثر فيه التصحيف، وغلب عليه التحريف" ٢٥، فمن وصايا أبي عثمان الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) للكتاب "الأ يكرهوا الألفاظ على اغتصاب الأماكن" ٢٦، وأوصى أبو هلال العسكري (ت ٢٩٥ هـ) الكتاب: "أن يتجنبوا ما يكسب الكلام تعمية فيرتبوا ألفاظهم ترتيبا صحيحا" ٢٧.

كل هذا يدل على فهم اللغويين العرب هذه الظاهرة فهما دقيقا ومراعاتها في التحليل، فقد استقر عندهم أن الالتباس لا يسوغ بوجه من الوجوه لمخالفته الغاية من وضع اللغة، فجاءت قواعد أهل اللغة لتحقيق أهداف عدة، منها هدفان مهمان: ٢٨:

الأول: رفع العجمة عن الألسن بالإعراب.
الأخر: رفع الغموض عن التراكيب بإبانة مواضع اللبس شكلا ومضمونا.

إن الحدث اللغوي إذا أنجز مراعيان نفعية الخطاب، ومبتعدا عن اللبس والغموض استطاع أن يقوم بوظيفته، ويؤدي غرضه، فيستطيع المتلقي أن يستخلص الخبر المرسل إليه من قبل الباحث، وهو ما اصطلح عليه كارل بونتج (بـ فك التشفير) ٢٩، وقد يُعد هذا تعدد

ونظيره قول مَنْ قال: سينتدب زيد كاتبة تعرف العربية، فهل المعرفة هنا وصف للكاتبة، أو هو شرط وجوبي لانتدابها؟

ثالثاً: المستوى التركيبي كتوجيهه (الأعلى) في قوله تعالى: ﴿سَبَّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، وقد انطلق مارتن (Martin) في تعريفه باللبس التركيبي من الزاوية التولييدية التشموسكية، فاللبس التركيبي - عنده - بنية سطحية واحدة تغطي أكثر من بنية عميقة^{٢٣}، ومن أمثلة عدم التناسب المنطقي عند مارتن قولك: (انتظرت هند الليل) ٢٤ فقد يكون الليل واقعا عليه فعل الانتظار، أو يكون واقعا فيه فعل الانتظار (هل الليل: مفعول به أو مفعول فيه ؟)، فمن هذه الجملة نستنتج قضيتين غير متناسبتين محورهما الليل فقد يكون أو أن انتظار هند، أو ليس أو أن انتظار هند، فلا يمكن تصديق القضيتين معا، بل يجب أن تكون إحدهما على الأقل كاذبة.

رابعا: المستوى المعجمي، ك(العين) من قولك: (أصيب العين بالجفاف)، ويرى مارتن (Martin) أن اللبس المعجمي الحاصل بالتعدد المعنوي أشد اتساعا من سابقه، فهو يقوم على المضامين الناتجة من الاستعمال الحقيقي والمجازي للعبارة، وقد مثل الكاتب على هذا الضرب بعبارة (أعلمكم أن ساعة قوية ضربت سقف بيتي، فتهاوت أعمدته) فهذا نص رسالة يصلح توجيهه لشركة التأمين، أو هو يصلح لرسالة من أحد

المحبين لمن يحبه.

مثله قولك (قلبي يؤلمني) فهي عبارة تصلح أن يخاطب بها طبيب الأمراض القلبية، أو قد تكون رسالة بين المحبين، وهنا تتداخل المستويات لتعطي تعددا لا يقوم على مستند لفظي؛ لأن الجملة تحتمل أكثر من قراءة.

في هذه الدراسة سنسلط الضوء على بيان أهم مواطن تعدد المعنى في مستوى تحليل المفردة صرفيا، وأهم دواعيه، وبيان أهم الوسائل التي تلجأ إليها العربية للحد من هذه الظاهرة، والله الموفق.

الفصل الثاني: دواعي تعدد

قراءة البنية السطحية في

المستوى الصرفي.

١.٢ مقدمة.

إن الناظر إلى العربية في مستواها الصرفي يلحظ كونها تحوي العديد من الخصائص المائزة التي تفردها عن كثير من اللغات، ولعل أهم هذه الخصائص يعود إلى أمرين:

أ- لغة قالبية.

ب- لغة اشتقاقية.

أما كونها قالبية فهذا يعني أن متن كالم العربية في جله يفيء إلى قوالب متميزة مجردة، وهي حوامل لمعان مخصوصة، ومؤدية لأدوار وظيفية، وللأسماء بالمعنى العريض قوالب جاهزة، وللأفعال كذلك، ومنها ما يصلح لأن يكون مترددا بين ذينك المعنيين: أي: الاسمية والفعلية، والتنقل بين هذه القوالب ما هو إلا تنقل بين المعاني.

أما كونها اشتقاقية فقد عددها ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) من إمارات الفصاحة، يقول: "فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته،

وسميت طبيعته، تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به"^{٢٥}، فظاهرة الاشتقاق في اللغة تشير إلى أن هذه القوالب لا تؤدي وظيفتها وهي خلوم أصل ثلاثي في الغالب تستودع فيه، وهذا الأصل هو الجذر؛ لأن كل ما وضع من اللغة ارتجالا وضع لمناسبة بين الدال والمدلول على وجه من الوجوه، ولولا تحقق هذه المناسبة ما تأتى للواضع أن يشتق لفظا من لفظ، لأن "الأصل في الاشتقاق المناسبة في المعنى والمادة، فلو لا اعتيادهم مراعاة المناسبة في الوضع الأول ما تبهوا إليه في الوضع الثاني، لأن بعض الأشياء يدعو إلى بعض، والارتقاء سنة لا بد فيها من اطراد النسبة"^{٢٦}.

لهذا يصبح المعنى المتعين من كلمة ما في سياق ما قائما على توجيه النظر لتقاء مطلبين لا يفني أحدهما عن الآخر ولا يتقدمه، وهذان المطلبان هما:

أحدهما: معنى المادة الخام.

الأخر: معنى القالب الذي استودعت فيه تلكم المادة.

إن هذه الدقة الملحوظة في بناء العربية لمستواها الصرفي كان سببا فاعلا في ضبط المعاني، وحفظها من التعدد والاحتمال، كما جرى من استحداث أحكام لتأمين الوحدة من اللبس في تصغير الثلاثي المؤنث الخالي من تاء لحقته في حال أمن اللبس، فإن لم يأمن حذفته منه التاء فلفظ (شجر) تصغيره على (شجير)، و(بقر) على (بقير)، فهذا الإجراء اتخذ لمنع التباس التصغير من الجمع، بالتصغير من المفرد من اللفظ في نفس المادة^{٢٧}.

لكن مع كل هذه الضوابط التي وضعها الصرفيون لحفظ أبنيتهم من التعدد

نظير هذا قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾ ٤١، إذ يتباين المعنى المكتشف هذا التركيب الشريف بتباين التنغيم، وغياب العلامة الإعرابية مما أشكل على المعربين فترددوا في تخريج (أَغْنَىٰ)، وإعراب (مَا) في هذا السياق بين وجهين متباينين:

الأول: أن يكون (أَغْنَىٰ) اسما، و(ما) استفهامية، والمعنى المتعين من الآية: أي شيء أغناه عنه ماله يوم القيامة؟ الآخر: أن يكون (أَغْنَىٰ) فعلا، و(ما) نافية، كقولنا: ما جاء محمد، والمعنى: لم يغن عنه ماله وما كسب، والمعنى لمحض النفي، وقد أخبر بذلك متأسفا على ماله الذي لم ينفعه، و(مَا) في هذا السياق نافية لا موضع لها.

إن هذا التعدد في مثل هذه القوالب التصريفية يعود - جزء منه - إلى طبيعة العربية في صياغتها هذه القواعد، يقول مارتن (Martin): "إن اللبس الصرفي يتحقق في احتلال الصيغة الصرفية الواحدة مواضع مختلفة في أحد الجداول التصريفية، وهي ظاهرة اشتراك عادية موجودة في أسنة عدة" ٤٢.

يمكن الخلوص مما سبق إلى أن للعربية خصائص مائزة تعرض لصيغها التصريفية من إبدال وإعمال، أو تعدد في الوظائف الصرفية للحرف الواحد، أو من اتحاد في صورة اللفظ وتمايز في الوظيفة، ويمكن إرجاع أهم هذه الدواعي الباعثة على التباس الصيغ الصرفية إلى جملة من الأسباب لعل من أهمها العوارض التصريفية الطارئة على الأصل الاشتقاقي في المستوى الصرفي.

يصح في تركيب (أَمَات) أن يتكون من همزة الاستفهام (أَ)، والفعل الماضي (مَاتَ)، كقول قيس بن الملوحي:

أَمَاتُ أُمُّ هُوَ حَيٌّ فِي الْبِلَادِ فَقَدْ

قُلْ الْعَزَاءُ وَأَبْدَى الْقَلْبُ مَا جَزَعَا

فالجمل - أَمَاتَ الْفَتَى - لها تقديران:

على التقدير الأول إخبارية، وعلى الآخر إنشائية، وهما يتشابهان في الكتابة، وينطقان دون وقفة بين الهمزة ومات، ولكن التنغيم في الأداء الصوتي هو الذي أعطى القراءة الثانية معنى الاستفهام دون الإخبار.

أما صيغة (أَبْهَى) في قولك: (مَا أَبْهَى الْفَتَى) فهي تتردد بين الاسم والفعلية، ويصح في تركيبه أن يؤول إلى ثلاث بنى عميقة، وهي أن تكون البنية إخبارية، أو استفهامية، أو تعجبية؛ أي:

- ما أبهى الفتى. (إخبار)

- ما أبهى الفتى؟ (استفهام)

- ما أبهى الفتى! (تعجب).

لهذا تحير المعربون لما وردوا على قوله تعالى: ﴿قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا أَكْفَرَهُ﴾ ٤٠، فترددوا في دلالة (أَكْفَرَهُ) بين الاسم والفعلية، مما يسوق إلى تعدد إعراب (مَا) في هذا السياق الشريف بين وجهين متباينين، هما:

- أن يكون (أَكْفَرَهُ) اسما، وأسلوب الآية الاستفهام، أي: أي شيء حمل الإنسان على الكفر مع ما يرى من الآيات الدالة على التوحيد.

- أن يكون (أَكْفَرَهُ) فعلا، والمعنى العام هو التعجب، فتكون الآية الشريفة كقولك: ما أعظم محمدا، فهذا المعنى يختلف على الأول فتغيب التنغيم باعث على هذا التعدد.

والاحتمال، لم تسلم هذه الأبنية من التعدد في المستوى الصرفي، وحتى المعجم اللغوي لم يكن بمنأى من هذا الخلط؛ فالأصل الاشتقاقي يدخل في سياق التعدد إذ يعتور أصل المادة الاشتقاقية أكثر من وجه؛ حيث يجد الواقف على بعض نصوص العربية كثيرا من القوالب الصرفية ملبسة، حيث تعجز هذه القوالب عن تحديد المراد، فلا يستطيع متلقي النص أن يضع يده على المعنى المراد، "فكل الضوابط التي وضها علماء الصرف لم تحصر الأبنية في قياساتها المعيارية" ٢٨، ويكثر هذا عند عزل هذه القوالب عن مسرح أحداثها، مع تعمد تغيير العلامة الإعرابية، كما في قولك:

- جَاء.

- آت.

فهذان القالبان يترددان بين الفعلية والاسمية، ولعل تغيير الإعراب سبب لهذا التعدد، وقد يظل تعدد معنى القالب واردا مع وجود سياق جملي، فقولك:

- أجا زيدا.

- هل أت زيدا.

لا تستطيع - بنظرة سريعة - أن تقتنص المراد من هذين المتالين فمع إسقاط الإعراب؛ يتردد التركيب بين الجملة الاسمية والفعلية، ومثله قولك:

- أَمَاتَ الْفَتَى.

- مَا أَبْهَى الْفَتَى.

إن عزل قولك: (أَمَاتَ) عن مسرح أحداثه، أو ظهوره في نص مكتوب يشكل موضعا لتعدد المعنى، حيث يجوز في بنيته العميقة احتمالان أنه كلمة واحدة، وهو كونه فعلا ماضيا، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ ٣٩.

٢.٢. العوارض التصريفية

الطائفة على الأصل الاشتقاقي.

إذا ما أنعم المحلل النظر في النواميس التي تشكل أبنية الكلم سيلحظ أن للعوارض التصريفية يدا في اجتماع قالبين على مبنى واحد، وافترقاها في المعنى، فقوالب العربية واستعمالاتها تلحق بالمشترك اللفظي كالعين التي يقع تحتها معان متباينة، ومرد ذلك إلى أن لكثير من تلك القوالب معاني متباينة، فمجيء صيغة بمعنى صيغة أخرى، أو اشتراك معان في صيغة واحدة - كثير في لسان العرب، فقد عقد ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) في الخصائص بابا في اتقاق المصائر على اختلاف المصادر ٤٣، ذكر فيه ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) جملة من الأمثلة قد وحدت العوارض الصرفية بين بنيتين سطحتين مختلفتين في بنيتها العميقة، فجاءت بلفظ واحد على مستوى البنية السطحية، فمما يرد على أهل اللغة مما هو من قبل (مُخْتَار) من المعتلّ المزيد، فهو مشترك بين مشتقات عدة كأسماء الفاعل، و المفعول، والزمان، والمكان، والمصدر الميمي؛ فالعلة فيه أن صوت العلة في بنيتها العميقة متحرك، وقبله مفتوح مما أدى إلى قلبه ألفا، فعمل هذا التغيير إلى دلالة الصيغة على أكثر من قالب تصريفي، فعند قولك: (هذا مختارنا) فله معان عدّة محتملة، فهو:

- اسم فاعل، إذا قصدنا: هذا هو الذي اخترنا.
- اسم مفعول، إذا قصدنا: هذا هو اخترناه.
- مصدر ميمي، إذا قصدنا: هذا هو اختيارنا.
- اسم مكان، إذا قصدنا: هذا مكان

اختيارنا.

- اسم زمان، إذا قصدنا: هذا زمان اختيارنا.

قال ابن جني (ت ٣٩٢ هـ): " اختار فهو مختار، واختير فهو مختار: الفاعل والمفعول واحد لفظا غير أنهما مختلفان تقديرا ألا ترى أن أصل الفاعل (مختير) بكسر العين، وأصل المفعول (مختير) بفتحها، وكذلك: هذا رجل معتاد للخير، وهذا أمر معتاد، وهذا فرس مقتاد، إذا قاده صاحبه، والصاحب مقتاد له" ٤٤.

عرض ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) هذه المسألة في باب (في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين) جاء فيه: "من ذلك قولهم: (مختار ومعتاد) ونحو ذلك فهذا يحمل تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين؛ وذلك أنه إن كان اسم الفاعل فأصله مختير ومعتود، كمقتطع بكسر العين، وإن كان مفعولا فأصله: مختير ومعتود، كمقتطع، ف(مختار) من قولك: أنت مختار للثياب؛ أي: مستجيد لها، أصله: مختير، ومختار من قولك: هذا ثوب مختار، أصله مختير، فهذان تقديران مختلفان لمعنيين" ٤٥.

من ضروب اتحاد الدال وتشظي المدلول مجيء صيغة المبني للمجهول في المجرد والمزيد بصورة واحدة مثل (يُدخِل) مجهول (يُدخِل) المجرد، وهي أيضا مجهول يُدخِل مضارع المزيد بهمزة التعدية، ومن صور هذا التعدد لاشتراك الدال في أكثر من مدلول، الآتي:

- قالب (مَفْعَل)، فهذا قالب يجتمع عليه أسماء الزمان والمكان، والمصدر الميمي؛ ف(المَقْتَل) لفظ يتردد بين الاحتمالات المتقدم ذكرها.
- قالب (مَفْعَل)، فهو صالح ك(مَفْعَل)

- في اشتراك الدلالة، حيث يلتقي على (مَفْعَل) أسما الزمان والمكان، والمصدر الميمي.
- كل قالب ضَمَّ أوله، وفتح ما قبل آخره (من الفعل غير الثلاثي) يلتقي عليه اسم الزمان، واسم المكان، واسم المفعول، والمصدر، ومن هذا (مُقْتَل).
- قالب (فُعِيل)، وهذا قالب يستوعب المصدر، والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة، وقد يكون بمعنى اسم الفاعل، أو اسم المفعول، وقد يصلح للتعدد بين الاثنين.
- قالب (فُعُول)، وهو يفيد الصفة المشبهة، وصيغة المبالغة، أو يكون بمعنى اسم الفاعل، أو اسم المفعول، وقد يحتمل المعنيين معا.
- قالب (أَفْعَل)، وعلى هذا القالب يأتي أسما للتعجب، والتفضيل، والصفة المشبهة، ويأتي فعلا.
- قالب (فَعَال)، قد يدل على المبالغة، والنسب، والحرقة.
- قالب (فَاعِل)، وهذه الصيغة قد تقوم مقام المصدر، واسم المفعول، والنسب.
- قالب (مفعول)، وهذه الصيغة قد تنوب مناب المصدر، واسم الفاعل.
- في هذا القول المتقدم دلالة على اشتراك معان متعددة في قالب تصريفي واحد، ولكن يبقى السؤال المهم:
- هل لهذا التعدد في المعنى واشتراكه أثر في اختلاف التخصيص الوظيفي للمكونات؟
- يعد اشتراك القالب التصريفي في الدلالة على أكثر من معنى باعثا من بواعث تعدد وظائف المكونات، ومن ذلك:
- أكلت أكلا.

من هذا قوله تعالى: ﴿وَعَنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ﴾ ٤٨٠ فـ (حفيظ) يصح أن يكون محفوظاً من الشياطين ومن أيّ تغيير وتحرّيف فيه، ويصح أن يكون حافظاً لما أودع فيه.

مثله كقوله تعالى: ﴿يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا، وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ ٤٩٠، فحسب يصح أن يكون حاسراً ومحسوراً، ولكن أثر القرآن الكريم استخدام صيغة (فعل) بدلاً منهما لما فيها من دلالة على الثبوت والدوام والمبالغة في الوصف.

إن هذا التعدد في صيغة (فعل) مفتوح إلا إذا منع مانع من ذلك كما في قولك: (الله بديع)، فالعنى يحصر دلالة القالب الصري في اسم الفاعل، قال تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ٥٠.

من أمثلة هذا الباب كلمة (مستل) فالعوامل الصرفية - هنا - قد وحدت بين بنيتين مختلفتين في البنية العميقة، ومتفقتين في البنية السطحية، حيث يجوز فيها أن تكون:

- اسم فاعل؛ أي: هذا الرجل مُسْتَلٌّ لأعمال غيره.

- اسم مفعول؛ أي: هذا التقرير مُسْتَلٌّ من أطروحة علمية.

قد يحدث - أحياناً - بسبب العوارض التصريفية أن تظهر كلمتان في ثوب ظاهري متماثل ملبس بعوزه مزيد من الكشف، كلفظة (معتد) فالإدغام يجعل البنية السطحية الواحدة صالحة لبنيتين عميقتين، هما: ٥١

- اسم الفاعل؛ إذا كان المراد: أنا معتد لك بكذا وكذا.

- اسم مفعول؛ إذا كان المراد: هذا أمر معتد به.

حيث - يصح كثيراً في الوقت نفسه - حمله على (فاعل) و (مفعول)، كقوله تعالى: ﴿يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ ٤٦٦، الشاهد في الآية (المسيح) جاءت على وزن (فعل)، وهو متردد بين معنى ماسح مُحَوَّل من اسم الفاعل للمبالغة، أي: يمسح الناس، فيكون له صفة السلطة الدينية، فالذي يتولى المسح عندهم هو الكاهن يمسح بالدهن المقدس من يتولى الملك، ويعبر عن توليه الملك بالمسح، أو لأنه يمسح ذا العاهة فيبرأ، أو لأنه مسح الأرض بالسباحة.

ويصح في (المسيح) أن تكون بمعنى المفعول، أي: ممسوح، لأنه مُسِحَّ بالبركة، أو مُسِحَّ بالتطهر من الذنوب، وهذا تشريف بأن يكون المولى سبحانه قد مسح عليه فأكساه صفة العظمة، فلا يرد له أمر.

المعنيان متحدان يقويهما قوله تعالى في تالي الآية: ﴿وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾، فالوجيه ذو الوجهة وهي: التقدم على الأمثال، والكرامة بين القوم.

مثل (المسيح) قالب (حفيظ)، في قولك: هل حفيظ الملف ؟

إن القالب الصري يتردد بين معنى اسم الفاعل واسم المفعول، وكلاهما متقبل، فقد يكون الملف محفوظاً، وقد يكون حافظاً الأسماء، وسبب تعدد دلالة (حفيظ) كونه على وزن (فعل)، ومن خصائص هذا الوزن في العربية صلاحية دلالاته على معنى الفاعل أو المفعول، تقول: (الله حميد)، فحميد يصلح أن يكون اسم فاعل، فالله حامدٌ نفسه، قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ٤٧٠، كما قد تحمل (حميد) دلالة المفعولية، فيكون الله محموداً من الخلق.

- أتتك به بشرى.

إن الوزن الاشتقاقي للوحدة المعجمية (أكل) مشتركة في الدلالة على معنى دلالة (الأكل)، أي: دلالة المصدر، وعلى دلالة (مأكول)، أي: دلالة اسم المفعول، فيكون (أكل) ملتبسا من حيث الوظيفة بين المفعول المطلق والمفعول به.

كذلك الوحدة المعجمية (بشرى) مشتركة بين المصدرية والاسمية، وهذا لبس أت من الصرف، وينبني على هذا الاشتباه الصري اشتباه نحوي، فقد تكون في سياقها ذاك فاعلاً؛ لأنها اسم، وقد تكون مفعولاً له منصوباً؛ لأنها مصدر، وكذلك لوقيل:

- أتتك به أختك بشرى.

- أتتك به الفتاة بشرى.

لظل اللبس قائماً، والحق أن استشراق الأنظار الخارجية في هذا الموضوع مطلب له خطره في رفع اللبس، ولكن قد يعمد المرء إلى العلامة الإعرابية، وإلى الأقواس لتبيين المعنى، أو إلى بسط الكلام ومد السياق البنيوي مداً أفقياً، نحو:

- أتتك به (بشرى).

- أتتك به الفتاة التي تسمى بشرى.

إن لبس الأوزان قد يأتي على كثير من الأسماء المشتقة، وسنعرض هنا بعضاً منها للتمثيل، فالهدف التقرير وليس الاستقصاء، ومن أمثلة هذا الالتباس ما تلحظه في الحالات الآتية:

٢.١. التباس اسم الفاعل

٢.٢. بصيغة صرفية أخرى.

من الصور التي يكثر فيها التباس الفاعل بالمفعول ما جاء على صيغة (فعل)،

فأصل الفاعل (معتد) كمتقطع، وأصل المفعول (معتد) كمتقطع، يقول ابن جني (ت ٢٩٢ هـ): "هذا رجل معتد للمجد، ونحوه فهذا هو اسم الفاعل، وأصله معتد بكسر العين، وهذا رجل معتد؛ أي: منظور إليه فهذا مفتعل بفتح العين، وأصله معتد، كقولك: هذا مَعْنَى مَعْنَى معتبر؛ أي: ليس بصغير محتقر، وكذلك هذا جَوَزَ معتد، فهذا -أيضا- اسم المفعول، وأصله معتد، كمتقسم ومقطع، ونظائر هذا وما قبله كثيرة فاشية" ٥٢.

٢.٢.٢. التباس المصدر بالافعال

فطن علماءنا إلى هذا التداخل في دلالة القالب الواحد، وتردد الصيغة بين المصدر والمفعول، حيث عقد سيويه (ت ١٨٠ هـ) بابا في (نظائر ما ذكرناه مما جاوز بنات الثلاثة بزيادة أو بغير زيادة)، جاء فيه "فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول، وكان بناء المفعول أولى به؛ لأن المصدر مفعول، والمكان مفعول فيه، . . . يقولون للمكان: هذا مَحْرَجْنَا، وَمَدْحَلْنَا، وَمُصَبِّحْنَا، وَمُؤَسِّنَانَا، وكذلك إذا أردت المَصْدَر "٥٣، ويقول: "ويقولون للمكان: هذا مُتَحَامِلْنَا، ويقولون: ما فيه مُتَحَامِل؛ أي: ما فيه تحامل، وتقول: مُتَمَاتِلْنَا، تعني المكان، وكذلك تقول إذا أردت المُقَاتِلَة" ٥٤.

من أمثلة هذا الضرب ما جاء في قول زَيْدِ الْخَيْلِ الطَّائِي: ٥٥
أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مَقَاتِلًا
وَأَنْجُو إِذْ لَمْ يَنْجُ إِلَّا الْمَكْيَسُ
يروى "مقاتلا، بكسر التاء، ومن رواه بفتح التاء فيحتمل أن يكون مصدرًا، وأن

يكون أراد به موضع قتال" ٥٦.

٣.٢.٢. التباس أفعال التفضيل بصيغة صرفية أخرى.

يمثل قالب (أفعل) نموذجًا للقوالب المشتركة في الدلالة الصرفية، فقد يكون صفة مشبهة، كأعمى وأحمق، وقد يدل على التفضيل، نحو: محمد أكرم من سعيد، وقد يحدث اشتباه في ترده بين هذه المعاني وغيرها في قالب واحد، نحو:

أ- أنا أعلم بالجاد والمتراخي. (أفعل التفضيل بالصفة المشبهة وبالفاعل المضارع)

ب- أنا أعلم من في الدار (أفعل التفضيل بالفاعل المضارع)

ج- الله أكبر. (أفعل التفضيل بالصفة المشبهة)

د- قول المتنبي في كافور: (أفعل التفضيل بالصفة المشبهة)

أَغَالِبُ فِيكَ الشُّوقَ وَالشُّوقُ أَغْلَبُ
وَأَعْجَبُ مِنْ ذَا الْهَجْرِ وَالْوَصْلُ أَعْجَبُ
يحتمل القالب الصرفي (أعلم)

الدلالة على معاني تصريفية عدة، إذ يجوز فيه أن يكون المبتغى من الجملة الأولى تقريراً بعلم القائل بالجاد والمتراخي، وليس المقصد أن تعقد مفاضلة بين اثنين قد اشتركا في صفة واحدة، وقد زاد أحدهما على الآخر، وليس ثم شيء محذوف من الجملة، ولعل هذا يفضي

إلى أن يكون معنى القالب (أعلم) مؤولا بالصفة المشبهة، أي: أنا عالم بالجاد والمتراخي، وقد يكون المبتغى المفاضلة، وقد اجتزئ من السياق البنيوي، والتقدير: أنا أعلم بالجاد والمتراخي من فلان أو غيري، وقد يكون (أعلم) في هذا السياق فعلا

مضارعا مثل: ألعب، وأدرس.

أما في (٢: ب) فالصيغة الصرفية (أعلم) تردد بين الاسم الفعلية، ويظهر أثر هذا التردد في توجيه الاسم الموصول (مَنْ)؛ حيث يتردد بين معنيين نحويين، فقد يكون في محل نصب مفعول به، أو يكون محل جر بالإضافة، ولا يخفى أن ثم تداخلا بين المستويين الصرفي والنحوي في هذا المثال؛ ولعل خفاء العلامة الآتي من البناء سبب لهذا التعدد، ونظير هذا التعدد في معنى القالب التصريفي ما تجده في (أحصى) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِئُوا أَمَدًا﴾ ٥٧، حيث يجوز فيها قراءتان: أن يكون أفعل تفضيل، وهو خبر لـ (أَيُّ)، وهي استفهامية، وهذه الجملة معلقة للعلم قبلها، أو يكون (أَحْصَى) فعلا ماضيا، (وَأَمَدًا) مفعوله.

ومن هذا (أفضى) في قول أبي الطيب المتنبي (ت ٣٥٤ هـ):
شِيمَ اللَّيَالِي أَنْ تَشْكُكَ نَاقَتِي
صَدْرِي بِهَا أَفْضَى أَمَ الْبَيْدَاءِ
يتردد (أفضى) بين الاسم الفعلية، إذ يحمل أن يكون اسما فهو على معنى التفضيل كأنه قال: أصدرى أشد سعة أم البيداء، وإذا كان فعلا فهو من أفضى يفضي إلى الشيء، كأنه قال: صدرى يفضي بهذه الناقاة، أي: يصيرها في الفضاء أم البيداء، فالمعنى العام: ناقتي هذه تشككها الليالي، فلا تدري أصدرى أفضى أم البيداء التي هي سائرة فيها وأراد ألف الاستفهام فحذفها، وذلك في لسانهم كثير.

أما موضع النظر في (٢: ج) فقولنا: الله أكبر، فهذا تركيب يحتمل معنيين،

عليهما ٦٠؛ ذلك أن التفضيل ممتنع في الألوان مما هو على وزن أفل.

والصحيح أن القالب (أَسْوَدُ) في سياقه البنيوي قد يحمل على محمل آخر يُفْضَى بالمتنع اللغوي أن يتجافى عن التصويب والتخطئة؛ إذ إنه قد يكون صفة، فهو أفل الذي مؤنثه فعلاء، وليس أفل الذي تصحبه (من) التي للمفاضلة، كقولك: أحمر حمراء، وأخضر خضراء، وإلى هذا المعنى أشار صاحب الوساطة ٦١.

يسهم المفصل الصوتي في رفع اللبس الحاصل في البيت، فتكون القراءة: (لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي) (مَنْ الظلم)، فيكون (لَأَنْتَ أسود في عيني) جملة تامة، ثم يستأنف (من الظلم)، وعليه تكون (في عيني) في موضع رفع؛ لأنها صفة لأسود، وتكون (من الظلم) في موضع نصب على الحال، وهو كما يقول العاشق: خدك أحمر من الورد، فهو لا يريد المفاضلة بأن حمرة الخد أشد من حمرة الورد، بل يريد الإقرار أن حمرة الخد من حمرة الورد، أي كائنة منه ومأخوذة.

مما ينضاف إلى العوارض التصريفية حذف التاء المضارعة؛ فيفضي إلى تردد الفعل بين زماني الماضي والمضارعة، نحو: (تَلَطَّى)، و(تَمَنَّى)، و(تَغَيَّظَ)، وهذه - فيما يبدو من النظرة الخارجية - أفعال ماضية، وقد تكون مضارعة، والتاء محذوفة، والمعنى (تَلَطَّى)، و(تَمَنَّى)، و(تَغَيَّظَ)، والحق أن السياق البنيوي كفيل لرفع هذا الاشتباه، ولكنه قد يتصر - أحيانا - فيعقب هذا التقصير اشتباه محتمل، وليس وارد، نحو:

١- علمت بأنكم تَمَنُونَ الظفر.

٢- قال تعالى: ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ ٦٢.

هما:

الأول: معنى التفضيل الذي يقتضي أن يشار إلى اجتزاء من السياق البنيوي، أي: هو أكبر من كل شيء، وهو رأي سيويه (ت ١٨٠ هـ)، قال وهو يعلق على قول سُحَيْمِ بْنِ وَثِيل:

وَمَرَّرْتُ عَلَى وَادِي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى
كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يَطْلُمُ وَادِيَا
أَقْلَ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَغْيِيَةً

وَأَخْوَفَ إِلَّا مَا وَفَى اللَّهُ سَارِيَا
"إنما أراد: أقل به الركب تغيية منهم، ولكنه حذف ذلك استخفافا، كما تقول: أنت أفضل، ولا تقول: من أحد، وكما تقول: الله أكبر، ومعناه: الله أكبر من كل شيء، وكما تقول: لا مال، ولا تقول: لك، وما يشبهه، ومثل هذا كثير" ٥٨. وإلى (ت ١٨٩ هـ)، والفراء (ت ٢٠٧ هـ)، وابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، إذ يرون أن تركيب (الله أكبر) يعني: الله أكبر من كل شيء، فحذفت (من)؛ لأن أفل خير، كما تقول: أبوك أفضل، وأخوك أعدل، فمعناه: أفضل من غيره، وأعدل من غيره.

الأخر: أن يكون قائما مقام الصفة المشبهة، أي: الله كبير، وهو رأي المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، يقول: "الله أكبر، أي: الله كبير؛ لأنه إنما يفاضل بين الشئيين إذا كانا من جنس واحد، يقال: هذا أكبر من هذا، إذا شاكله في باب، . . . وقوم يقولون: الله أكبر من كل شيء، وليس يقع هذا على محض الروية، لأنه تبارك وتعالى ليس كمثله شيء" ٥٩.

مما ينتسب إلى هذا المباحثة قول المتنبى في كافور:

أَغْلَبُ فِيكَ الشُّوقَ وَالشُّوقُ أَغْلَبُ
وَأَعْجَبُ مِنْ ذَا الْهَجْرِ وَالْوَصْلُ أَعْجَبُ
فموضع النظر قوله: (وَالشُّوقُ أَغْلَبُ)، إذ يجوز فيه أن يكون القالب التصريفي موضوعا للمفاضلة، أي: والشوق أغلب مني، فحذف للعلم به، وذهب بعضهم إلى أن (أغلب) هنا ليست للمفاضلة، وإنما هو قالب تصريفي يفيد معنى الوصفية فأفعل - هنا - صفة كأحمر، وهذا القول لا أميل إليه؛ لأن قوله في آخر البيت: (والوصل أعجب)، لا يسوغ فيه إلا أفل التي للمفاضلة، فيكون هذا المصراع مشاكلا للمصراع الأول وإنما كان الشوق أغلب له؛ لأنه لو كان ذلك لم يكن عاشقا، وقوله: وأعجب من ذا الهجر، والوصل أعجب: إنما كان الوصل من الهجر، لأن الهجر نوع من مكاره الأيام، والوصل نوع من محابها، وشيمة الأيام أن تأتي بما يكره، فلا عجب من الهجر الذي هو في خليقتها، ولكن الوصل لو تيسر، كان أعجب من الهجر لشذوذه عن خلق الزمان، وأراد: والوصل أعجب منه، فحذف كما تقدم في أغلب وعلى هذا يمكن تخريج بيت المتنبى الذي طال حوله الخلاف بين الرفض والقبول، إذ يقول فيه:

أَبْعَدُ بَعْدَتْ بِيَاضًا لَا بِيَاضَ لَهُ

لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلْمِ
فقد خطأ كثير من النقاد المتنبى في هذا البيت، قال ابن وكيع (ت ٣٩٢ هـ): سامح أبو الطيب نفسه في هذا - ولم يبلغ علمه - لأن العرب لا تقول: أسود من كذا، ولا أحمر من كذا، إنما تقول في الألوان: أشد سوادا، أو أشد حمرة، وهذا رأي البصريين، وما ورد ما قاله أبو الطيب إلا في بيتين شاذين غير مأخوذ بهما ولا معول

٢- تَطَّلَى النار.

٤- قال تعالى: ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ ﴾ ٦٣.

٥- قال لبيد بن ربيعة:

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا
وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرَ!

٦- قال ابن الرومي في وصف تأثير مغن:

فَكَأَنَّ لِدَّةَ صَوْتِهِ وَدَبِيبَهَا

سِنَّةٌ تَمَشَى فِي مَفَاصِلِ نَعْسٍ

يظهر من الجملة (١) أن التاء

حُذفت، والتقدير: تمنون، وليس يستقيم

إلا هذا الوجه، ذلك أن السياق البنيوي

هو المقرر والمحتم، و(تمنون) تدل دلالة

صريحة على أنها فعل مضارع طرحت تاؤه،

والآية الكريمة في المثال (٢) ترشد إلى أن

الفعل (تَطَّلَى) مضارع، بمعنى تلتهب،

فأصله تلتظى بتاءين فحذفت إحداهما.

أما (تَطَّلَى النار) فيتردد الفعل بين

كونه ماضياً أو مضارعاً بطرح إحدى

التاءين، أي: تلتظى النار، والمعنى يتيح

ذلك، ويسمح به.

مثل هذا التعدد وارد في (تَوَلَّوْا)، حيث

يجوز فيه وجهان أن يكون مضارعاً بطرح

إحدى التاءين تخفيفاً، ويؤيد هذا نسق

السياق، ونظم الكلام في خطاب من تقدم

وهو: ﴿ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ ﴾ ٦٤، ثم جرى

معهم في الخطاب إلى أن قال لهم: (فَإِنْ

تَوَلَّوْا)، ويصح أن يكون (تَوَلَّوْا) ماضياً،

أي: فإن تولى الوفد المطلوب مياهلهم،

فيكون - على ذلك - في الكلام التفتات، إذ

فيه انتقال من خطاب إلى غيبة.

القراءة على المحلل محتملة لا ترتفع.

قال ابن النحاس (ت ٢٢٨ هـ): "تَوَلَّوْا

فعل ماض لا يتبين فيه الجزم، ويجوز أن

يكون مستقبلاً، ويكون الأصل تتولوا" ٦٥،

قال أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ): "تَوَلَّوْا ماضٍ

أو مضارع حذفت تاؤه" ٦٦، لكن أبا البقاء

العكبري (ت ٦١٦ هـ) رفض كونه مضارعاً،

يقول: "يضعف كون تولوا فعلاً مضارعاً؛

لأن أحرف المضارعة لا تحذف" ٦٧، وقوله

هذا مردود بما جاء في لسان العرب، فقوله

فاسد ٦٨.

إن الكلام نفسه ينسحب على الفعل

(تَمَنَّى) في قول لبيد بن ربيعة (ت ٤١

هـ)، والفعل (تمشى) في قول ابن الرومي

(ت ٢٨٢ هـ) حيث يترددان بين المضي

والمضارعة.

إن رفع اللبس في المستوى الصرفي

الآتي من اختلاف الأصل الاشتقائي

والعوارض التصريفية قد يحصل بتكامل

السياق البنيوي، أو باستشراق الأبعاد

الخارجية غير اللغوية، أو بالأقواس

والاستدراك اللغوي، والجمل المعترضة، أو

بالتنوين، وذلك نحو:

١- وقع السائل على الأرض (ملبسة).

- وقع السائل الفقير على الأرض.

- وقع الحبر السائل على الأرض.

٢- إن المحتل لا يهدأ له بال (ملبسة).

- إن المحتل الظالم لا يهدأ له بال.

- إن المحتل المظلوم لا يهدأ له بال.

- إن المحتل لا يهدأ له بال حتى تتحرر

أرضه السليب.

لكن مع هذا تبقى إمكانية تعدد

خاتمة العمل

تتميز العربية بأن الكلم فيها يتشكل

على أبنية مطردة، وتجري أبنيته على

قواعد معينة ثابتة فقوالب اسم الفاعل

واسم المفعول من الأفعال المختلفة لم

تتبدل منذ العصر الجاهلي حتى عصرنا

الحاضر، وكذلك الحال في قوالب المكان،

والزمان، والتفضيل، وغيرها، ومع كل ما

بذله العرب من دقة في صياغة قوالبهم

التصريفية، إلا أنها تبقى ملبسة قابلة

للتعدد، والاحتمال حتى في ظل وجود سياق

متعدد.

إن من أهم الأسباب الباعثة على

التعدد في المستوى التصريفي كما أثبتناه

في هذه المباحثة يعود إلى تدخل العوارض

التصريفية في أصل الاشتقاق، فتشترك

كلمتان أو أكثر في قالب صرفي واحد مما

يقود إلى اللبس والاحتمال، فيأتي القالب

التصريفي صالحاً للدلالة على أكثر من

معنى.

هذا وتبقى العربية تملك المكنة لرفع

هذا اللبس أو التقليل منه: فطرائقها في

ذلك كثيرة، كاستحضار مسرح الأحداث

المصاحبة المقال، وقد يلجأ المرء - لتبيين

المعنى - إلى العلامة الإعرابية، أو

الأقواس، أو بسط الكلام ومد السياق

البنيوي مداً أفقياً.

الهوامش

- ١- عبد السلام المسدي: اللسانيات وأسسها المعرفية، تونس، المطبعة العربية، ط ١، ١٩٨٦، ص ٣٠.
- ٢- فردينان دي سوسير: دروس في الألسنية العامة، ترجمة صالح القرمادي، ومحمد الشاوش، ومحمد عجينة، ليبيا، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥، ص ٣٥.
- ٣- كارل بوننتج: المدخل إلى علم اللغة، ترجمة سعيد حسن بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار، ط ٢، ٢٠٠٦، ص ٥٢.
- ٤- لا يعني هذا أنه لا بد من أن يقوموا بعقد جلسة بينهما للتوافق والاصطلاح، بل إن المرسل قادر على إيصال الدلالة المطلوبة إلى متلقيه عن طريق وضع العنصر اللغوي في سياق يكشف عن حقيقته ومدلوله، فيسهل الفهم على المتلقي عن طريق قرينة السياق.
- ٥- حسام فرج: نظرية علم النص رؤية منهجية في بناء النص النثري، القاهرة، مكتبة الآداب، ط ١، ٢٠٠٧، ص ١٤.
- ٦- جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق حلمي خليل، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط ١، ١٩٨٥، ص ١١٩.
- ٧- المرجع السابق، ص ١١٨.
- ٨- ماريو باي: أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، ط ٩، ٢٠١٠، ص ٤٣.
- ٩- الطيب بكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تونس، المطبعة العربية، ط ٣، ١٩٩٢، ص ٩.
- ١٠- حمدان أبو عاصي: تراكيب أسلوب النداء في العربية (دراسة وصفية في ضوء علم اللغة التوليدي)، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد ١٦، العدد ١، يناير، ٢٠٠٨، ص ٢١٣، عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د. ط، د. ت، ص ١١٣.
- ١١- من أهم قواعد التحويل: الحذف، والتعويض، والتوسع، والاختصار، والزيادة، وإعادة الترتيب (نايف خورما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، مجلة عالم المعرفة، الكويت، سبتمبر، ١٩٧٨، ص ١١٨، وخليل عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها، المملكة العربية السعودية، جدة، عالم المعرفة، ط ١، ١٩٨٤، ص ٦٦ - ٦٧، ومحمود حجازي: علم اللغة العربية، القاهرة، دار قباء، د. ط، ١٩٩٨، ص ١٢١).
- ١٢- مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط ١، ١٩٨٨، ص ٢٢٢.
- ١٣- إن في هذا القول عودة إلى تفسير اللغة عقليا؛ بعدها أهم ما يميز الإنسان، ويجعلها مبدعة (Creative) تتكون من عناصر محدودة، ولكنها تنتج تركيبات، وجملا لا نهاية لها، ومن ثم فهي لا تخضع للتفسير الآلي (Mechanical explanation).
- ١٤- عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٤٢.
- ١٥- جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية، ص ١٢٠.
- ١٦- مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص ٥٣، ومهدي أسعد عرار: ظاهرة اللبس في العربية جدل التواصل والتفاضل، عمّان، دار وائل، ط ١، ٢٠٠٣، ص ١٣.
- ١٧- اندري مارتني: مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة سعدي الزبير، الجزائر، دار الآفاق، د. ط، د. ت، ص ١٤.
- ١٨- ماريو باي: أسس علم اللغة، ص ٤١.
- ١٩- المرجع السابق، ص ٤٠.
- ٢٠- منقور عبد الجليل: علم الدلالة (أصوله ومباحثه في التراث العربي)، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠١، ص ١٠.
- ٢١- حمادي صمود: التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس الهجري، تونس، منشورات الجامعة التونسية، د. ط، ١٩٨١، ص ٣٠٠.
- ٢٢- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة، عالم الكتب، ط ٥، ٢٠٠٦، ص ٢٢٣، واللغة بين المعيارية والوصفية، القاهرة، عالم الكتب، ط ٤، ٢٠٠٠، ص ٥٨.
- ٢٣- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر): الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال مكرم، بيروت مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٨٥، ج ١ ص ١٣٧.

- ٢٤- حمادي صمود: التفكير البلاغي عند العرب، ص ٥١٦ - ٥١٧.
- ٢٥- القلقشندي (أحمد بن علي): صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، تحقيق يوسف علي طويل، دمشق، دار الفكر، ط ١، ١٩٨٧، ج ٣ ص ١٤٧.
- ٢٦- الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر): البيان والتبيين، تحقيق فوزي عطوي، بيروت، دار صعب، ط ١، ١٩٦٨، ج ١ ص ١٢٨.
- ٢٧- أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله): الصناعتين الكتابة والشعر، تحقيق علي الجاوي ومحمد إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، د. ط، ١٩٨٦، ص ١٥٩.
- ٢٨- علي محمد المدني: الإشكال في اعتبار الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية، مجلة اللسان العربي، الرباط، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد ٣٦، ١٩٩٢، ص ١.
- ٢٩- كارل يوننتج: المدخل إلى علم اللغة، ص ٥٢.
- ٣٠- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٦٢.
- ٣١- أحمد يوسف: يتم النص، الجزائر، منشورات الاختلاف، ط ١، ٢٠٠٢، ص ٢٨٢.
- ٣٢- كمال الزيتوني: ظاهرة اللبس النحوي في العربية، رسالة دكتوراه، الجمهورية التونسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، ٢٠٠٤، ص ص ٩٤ - ٩٥.
- ٣٣- أرجع مارتن مظاهر اللبس التركيبي إلى أحد أمور ثلاثة هي:
أ- اللبس السطحي، وهو ناتج من إمكانية إجراء تجميعات مختلفة على نفس السلسلة الخطية مثل (حضر أستاذ القانون الفرنسي) حيث يصح في هذا المركب تقويسان كلاهما سطحي.
- ب- اللبس التحويلي، وهو حاصل عندما تؤدي تحويلات متمايزة إلى نتيجة سطحية متماثلة، وقد مثل مارتن على هذا النوع من اللبس بعبارة (هند تحب ابنها أكثر من زوجها) فهل يعني هذا: أكثر من حبها لزوجها، أو أكثر من حب زوجها لابنها؟
- ج- اللبس العميق، وهو حاصل من تفرع البنية السطحية الواحدة من بنى عميقة مختلفة، كما في قولنا: (أقرأ زيدٌ الجاحظَ) فالفعل (أقرأ) على وزن أفعل بهزمة التعدية، فهذه الجملة تقبل التفرع عن (جعل زيدٌ الجاحظَ يقرأ) أو عن (جعل زيدٌ الطلابَ يقرأون الجاحظَ).
- ٣٤- إن ما عده لبسا تركيبيا بصوره الثلاث يرجع إلى قصور نظرنا - في فهم المعنى - على (المقال) دون المقام؛ لأنه لا ينبغي أن ندعي الوصول إلى فهم المعنى الدلالي بمجرد النظر إلى معنى المقال دون اعتبار المقام. (تمام حسان: الأصول، القاهرة، عالم مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤، ١٩٨٢، ص ٣٣٩).
- ٣٥- ابن جني: الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠١، ج ١ ص ٤١١.
- ٣٦- الرافعي (مصطفى صادق): تاريخ آداب العرب، بيروت، دار الكتاب، ط ٤، ١٩٧٤، ج ١ ص ٤٨.
- ٣٧- المرادي (حسن بن قاسم): توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي، بيروت، دار الفكر العربي، ط ١، ٢٠٠٨، ج ٣ ص ١٤٣٨.
- ٣٨- وسمية عبد المحسن المنصور: ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفية، مجلة الدراسات اللغوية، إصدارات مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ٢٠٠٥، العدد ٥٤، ص ٥.
- ٣٩- سورة النجم: ٤٤.
- ٤٠- سورة عبس: ١٧.
- ٤١- سورة المسد: ٢.
- ٤٢- كمال الزيتوني: ظاهرة اللبس النحوي في العربية، ص ٩٤.
- ٤٣- ابن جني: الخصائص، ج ١ ص ٤٦٦.
- ٤٤- المرجع السابق، ج ١ ص ٤٦٦.
- ٤٥- المرجع السابق، ج ١ ص ٣٤٦.

- ٤٦- سورة آل عمران: ٤٥.
- ٤٧- سورة الفاتحة: ٢.
- ٤٨- سورة ق: ٤.
- ٤٩- سورة الملك: ٤.
- ٥٠- سورة البقرة: ١١٧.
- ٥١- ابن جنّي: الخصائص، ج ١ ص ٤٦٦.
- ٥٢- المرجع السابق، ج ١ ص ٣٤٦.
- ٥٣- سيبويه: الكتاب، ج ٤ ص ٩٥.
- ٥٤- المرجع السابق، ج ٤ ص ٩٥.
- ٥٥- البيت من شواهد سيبويه، ينظر: سيبويه: الكتاب، ج ٤ ص ٩٥.
- ٥٦- أبو عبيد البكري (عبد الله بن عبد العزيز بن محمد): فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، تحقيق إحسان عباس وعبد المجيد عابدين، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٩٨٣، ص ٣١٤.
- ٥٧- سورة الكهف: ١٢.
- ٥٨- سيبويه: الكتاب، ج ٢ ص ٣٠.
- ٥٩- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد): الكامل في اللغة والأدب، بيروت، مؤسسة المعارف، ط ١، ١٩٩٩، ج ٢ ص ١٥.
- ٦٠- ابن وكيع التّيسّي (أبو محمد الحسن بن علي الضبي): المنصف للسارق والمسروق منه، في إظهار سرقات أبي الطيب المتنبّي، تحقيق محمد يوسف نجم، بيروت، والدار غير معروفة، ط ١، ١٩٨٤، ص ٤٦.
- ٦١- القاضي الجرجاني (أبو الحسن علي بن عبد العزيز): الوساطة بين المتنبّي وخصومه، تحقيق محمد أبو الفضل، بيروت، المكتبة العصرية، د. ط، ١٩٦٦، ص ١١٢.
- ٦٢- سورة الليل: ١٤.
- ٦٣- سورة آل عمران: ٦٣.
- ٦٤- سورة آل عمران: ٦١.
- ٦٥- ابن النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد): إعراب القرآن، تحقيق عبد المنعم خليل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ٢، ٢٠٠٤، ج ١ ص ١٦٣.
- ٦٦- أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف): تفسير البحر المحيط، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠١، ج ٢ ص ٥٠٥.
- ٦٧- أبو البقاء (عبد الله بن الحسين العكبري): التبيان في إعراب القرآن، إعداد فريق بيت الأفكار الدولية، بيروت، بيت الأفكار الدولية، د. ط، د. ت، ص ٨٠.
- ٦٨- السمين الحلبي (أبو العباس بن يوسف بن محمد): الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق علي محمد معوض وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٣، ج ٢ ص ١٢٤، وابن هشام (أبو محمد عبد الله الأنصاري): مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق حنا الفاخوري، بيروت، دار الجيل، ط ٢، ١٩٩٧، ج ٢ ص ٢٤٨.